أكد أن إنشاء هيئة للتعاونيات والترخيص لمختبر تعاوني ضرورة إستراتيجية

السمحان: سنستورد البيض من دون ربح.. ولن نسمح لتجاره بكسب المعركة النفسية على حساب المستهلك

عبدالعزيز السمحان متحدثا خلال افتتاح ديوانية اتحاد الجمعيات التعاونية

كشف رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبدالعزيز السمحان عن نية الاتحاد استيراد البيض من مصادر متعددة لهذا المنتج الحيوي والأساسي، متعهدا ببيعه بسعر التكلفة دون وضع أي هامش ربحي وذلك تحسبا لما وصفه بـ «الحرب النفسية» والنية المبيتة لدى تجار البيض في رفع أسعاره بذريعة عدم كفاية الدعم الحكومي في ظل ارتفاع أسعار الأعلاف، كما حذر من أن تجاهل مطالب الاتحاد بإطلاعه على اسماء الشركات المروجة للسموم و«الحرام» سيعتبره المستهلكون تواطؤا وتجاهلا غير مبرر لصحتهم وأرواحهم وقيمهم الدينية والاجتماعية.

وشدد السمحان في حديثه للصحافيين خلال افتتاح ديوانية الاتحاد مساء أول من أمس على أن الاتحاد لم ولن يتوانى في لعب دوره والاضطلاع بمسؤولياته تجاه المستهلك وممارسة صلاحياته في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار السعري كونه مظلة للجمعيات التعاونية والتي تحتل نحو 80٪ من المنافذ التسويقية في الكويت، وذلك من خلال الاستيراد المباشر للسلع الغذائية التي يتم رفع أسعارها بشكل غير مبرر يضر مصلحة المستهلكين من مواطنين ومقيمين، رافضا ما ذكره البعض من أن البيض سلعة لا تحتمل الاستيراد من الخارج، وذلك بقوله: إن هذا الكلام مردود فالبيض تم استيراده من الهند، وقد نستورده من دول مجاورة، وإذا كان لا يحتمل الاستيراد فكيف يحتمل التصدير من الكويت إلى خارجها؟

من جانب آخر شدد السمحان على ضرورة العمل على إنشاء هيئة للتعاونيات والترخيص لإنشاء مختبر تعاوني والعمل بشفافية مطلقة مع الاتحاد، والتعاون معه لما فيه مصلحة وسلامة المستهلكين، مؤكدا الجاهزية التامة لمواجهة أي أزمة في المجال الغذائي عبر الاستيراد المباشر والبيع من دون تحقيق أي نسبة من الأرباح.

وأضاف ان دور الاتحاد والجمعيات التعاونية يتمحور حول إيجاد الحلول البديلة للمستهلكين والأسعار المناسبة، وذلك حال وجود أي أزمة سواء في البيض او السمك أو اللحم أو غيرها، ما يتيح له التدخل بجدية

عدم إبلاغنا عن الشركة المتورطة في شحوم الخنزير للتحرز من منتجاتها يهدد الأمان الغذائي ولا يمكن السكوت عنه

على «البلدي» مراجعة الاتحاد قبل اتخاذ قرار بتخصيص الأنشطة المستغلة في الجمعيات

للقضاء على أي أزمة مفتعلة أو غير مفتعلة، فالاتحاد لن يتخلى عن حقه في الاستيراد، وسيعزز ثقة المستهلك به من خلال البيع من دون أي هوامش ربحية.

على صعيد آخر، ذكر السمحان أن التعاونيين استمعوا إلى الإجراءات التي اتخذها الاتحاد واطلعوا على المراسلات التي وجهها إلى وزارة البلدية بخصوص الكشف عن اسم الشركة المتورطة في قضية شحوم الخنازير، مشيرا إلى أن من حق الاتحاد أن يكون على اطلاع تام بالأمور المتعلقة بالأمن الغذائي، ولم يطلب التشهير بالشركة في الصحف الرسمية أو الإعلام، محذرا من أن تجاهل مطالب الاتحاد بإطلاعه على اسماء الشركات المروجة للسموم و«الحرام» سيعتبره المستهلكون تواطؤا وتجاهلا غير مبرر لصحتهم وأرواحهم وقيمهم الدينية والاجتماعية.

وبين أن الاتحاد أخذ على عاتقه مسؤولية حماية المستهلكين وضمان عدم تعرضهم للضرر، وهذا الأمر يحتم على البلدية التعاون معنا وتعريفنا بالشركات التي تبيع السموم القاتلة للبشر وتورد الأغذية الفاسدة لنكون حذرين من التعامل معها ونقوم بإجراءاتنا الاحترازية للحفاظ على صحة المواطن والمقيم، مع الأخذ بعين الاعتبار السرية التامة وعدم كشف الاسم أو التشهير، فنحن المنفذ الرئيسي للسلع وعلى جميع الجهات التنسيق والتعاون معنا.

وتساءل: هل يعقل أن يملأ الناس بطونهم من منتجات الشركات التي ضربت بالقيم والأعراف والأخلاق التجارية عرض الحائط، وننتظر حكم المحكمة؟ ولماذا تضعون المستهلكين في دائرة الحيرة والشك فيما يتناولونه؟ وردا على سؤال حول الدافع وراء الدعوات المتكررة لإنشاء هيئة للتعاونيات قال السمحان إن هذا الأمر ضرورة حتمية بسبب التوسع الذي تشهده الساحة التعاونية، وهذا الأمر ليس خاصا بنا نحن التعاونيين، ففي السابق كانت لدينا قطاعات تحولت بفعل الزمن والتطورات إلى وزارات، وكانت لدينا إدارات أصبحت اليوم قطاعات، فالعالم في تغير مستمر، والحركة التعاونية جزء من هذا المجتمع.

وطالب في هذا الجانب بأن يتم التعامل مع اتحاد الجمعيات التعاونية كما هو الحال في الهيئة العامة للشباب والرياضة والهيئة العامة لشؤون المعاقين حيث كانتا في السابق تابعتين لوزارة الشؤون واليوم أصبحتا هيئتين، موضحا أن القطاع التعاوني تأسس في الثمانينيات من القرن الماضي وكان يضم 25 جمعية تعاونية، أما الآن فقد وصلنا إلى 55 جمعية والعدد آخذ في الازدياد والارتفاع مستقبلا، ما يستدعي بالضرورة إنشاء هيئة خاصة للتعاونيات تقوم بأعمالها وتتابع امورها.

وأعرب السمحان عن استغرابه الشديد لإصدار البلدي قرارا بتخصيص الأنشطة المستغلة من قبل الجمعيات التعاونية من دون سؤال أهل الميدان أو العودة إلى الاتحاد، موضحا أن تطبيق هذا القرار بحاجة إلى العودة إلى الشؤون، ونحن نسأل: هل سيكون النشاط في السرداب أم الميزانين أم الدكاكين أم أنه سيكون في المجمع أو المركز التجاري؟ وعلى أي أساس يتم التوزيع؟ مؤكدا صعوبة تطبيق هذا القرار في الوقت الحالي وأن الأمر بحاجة إلى مراجعة أهل الاختصاص قبل اتخاذ أي قرار خاص بنا.

وأوضح أن رفض البلدية منح الاتحاد ترخيصا لإنشاء مختبر تعاوني صحي هو أمر بحاجة إلى المراجعة وإعادة النظر وعدم التسرع، فالأمر يصب في صالح الكويت كلها والمستهلكين ونحن في امس الحاجة إلى هذا المشروع الاستراتيجي وسنعيد الكرة مرات ومرات حتى نحصل على الترخيص ونتمكن من فحص السلع بشكل دقيق حفاظا على صحة أهل الكويت والمقيمين

من الحضور في افتتاح الاتحاد

جانب من الحضور

الإصابة لا تتعدى 0,5٪ والمرض ليس بالخطورة تبعاً للمنظمة العالمية للصحة الحيوانية

«الزراعة» أفرجت عن شحنة الأغنام الأسترالية: 99,5٪ منها سليمة وصالحة للاستخدام الآدمي

فيصل الصديقي ونبيلة العلي وشاكر عوض خلال المؤتمر الصحافي

أكدت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية أنه تم الإفراج عن شحنة الأغنام الأسترالية والتي تم الكشف عنها بيطريا واتضح أن نحو 99,5٪ منها سليمة وصالحة للاستخدام الآدمي، وأن نسبة الإصابة لا تتعدى 0,5٪، وذلك من جملة عددها الإجمالي الذي يقدر بـ 67 ألف رأس، رافضة التهويل في هذا الجانب حيث إن الهيئة حريصة على صحة المواطنين والمقيمين.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده المدير العام للهيئة بالوكالة م.فيصل الصديقي في مبنى إدارة الهيئة وبحضور نائب المدير العام للثروة الحيوانية نبيلة العلي، ومدير إدارة العلاقات العامة والإعلام شاكر عوض.

وأوضح الصديقي أن هذا المؤتمر جاء لتوضيح الملابسات حول شحنة الأغنام الأسترالية وأن الهيئة قد طبقت قانون الحجر البيطري على الشحنة منذ وصولها إلى الميناء وحجزها في المحجر الصحي بميناء الشويخ، وذلك بالتنسيق مع المنظمة العالمية للصحة الحيوانية، ودول مجلس التعاون الخليجي.

الصديقي: «الهيئة» طبقت قانون الحجر البيطري على الشحنة منذ وصولها

العلي: إجراءات «الهيئة» سليمة 100٪ وهي خط الدفاع الأول لحماية المستهلكين

ولفت إلى أن الهدف الأساسي للهيئة إنما هو المحافظة على سلامة المواطن والمقيم من خلال تطبيق الإجراءات على أي شحنة تدخل إلى البلاد، وقال: إننا مسؤولون عن هذا الكلام الذي نقوله، وإن الهيئة لم تتعرض لأي ضغوط ولا تحابي أحدا في هذا الجانب، حيث إننا مؤتمنون على هذا العمل وما يهمنا بالدرجة الأولى هو سلامة المستهلكين.

من جانبها، طمأنت نائب المدير العام لشؤون الثروة الحيوانية نبيلة العلي جمهور المواطنين والمقيمين بأن إجراءات الهيئة سليمة 100٪، وبأن خطواتها واضحة وشفافة، حيث إنها خط الدفاع الأول لحماية المستهلكين من أي أمراض، وذلك من خلال عدة إجراءات تتخذ في المنافذ، ووفق أطر قانونية وعملية وفنية عبر التنسيق مع اللجان المتخصصة.

ونوهت العلي إلى أن الشحنة لو كانت تحمل أي مرض خطير فإن من غير الممكن أن تدخل إلى المياه الإقليمية الكويتية وأن الهيئة قد قامت بحجز الشحنة وأخذ عينة منها وفحصها في مختبرات الهيئة، والتي أوضحت نتائجها أن العدد المصاب بمرض «النثري» لا يتعدى بضع مئات وقد تم إعدامها بالكامل في المحرقة والإفراج عن السليم منها على دفعات حسب احتياجات السوق المحلي، من خلال تحويلها إلى المسلخ فورا وبإشراف مباشر من الهيئة.

وأضافت أن الشحنة مخصصة للذبح وليست للتربية، ما يعني تبديد المخاوف بانتشار المرض والعدوى، مؤكدة أن المرض ليس بهذه الخطورة، وهو معروف لدى مربي الأغنام والإبل ويصنف من الأمراض البسيطة التي يمكن معالجتها في مدة أقصاها شهر.

وأوضحت أن البحرين لم ترفض إنزال الشحنة لإصابتها بالمرض، وإنما بسبب اكتفائها من الأغنام في وقتها، ولارتفاع نسبة الرطوبة العالية، مما حدا بها عدم تسلم الشحنة وإكمال طريقها إلى الكويت، مؤكدة على وجود تعاون وتنسيق مستمرين فيما بين الهيئة وجميع دول مجلس التعاون بهذا الخصوص.

● محمد راتب

ينعي

سعود عبد العزيز القطيفي واخوانه

والدهم

عبد العزيز عبدالله القطيفي

عن عمر 94 عاماً

الذي وافته المنية وشُيِّع إلى مثواه الأخير

يوم الثلاثاء 4/9/2012

العزاء للرجال والنساء:

الشامية، قطعة 7، شارع 75 / 76، منزل 1

تلفون: 24838942 (للنساء)

99000552 - 99000950 (للرجال)

طالب بوقف القرارات التعسفية بحق العمالة الوطنية

الفضلي: مطالب العاملين في «النفطي» ليست موضع مساومة

محمد الفضلي

جددت نقابة العاملين في القطاع النفطي الخاص استنكارها للتضييق على العمالة الوطنية التي أبت إلا أن تكون رديفا للاقتصاد الوطني ولا توقع عليه أي تبعيات أو أضرار.

وأكد رئيس النقابة محمد الفضلي ان المسؤولين مشغولون في العمل على اقرار مشاريع وصفقات مع شركات عالمية في حين يصرون على عدم انصاف العمالة الوطنية، معتبرا ان هذا النهج يسيء الى سمعة الكويت محليا وعالميا.

ودعا الى ضرورة وقف القرارات التي توقع ضررا كبيرا على العمالة الوطنية في مخالفة صريحة للقرارات التي كانت أقرت في أوقات سابقة، موضحا ان النقابة لن تقف مكتوفة الأيدي، داعيا الى ضرورة إلزام الشركات النفطية الخاصة بإنصاف العاملين وتغيير عقود عملهم بما يتوافق مع القانون 1969/28 لتكون عقودا موحدة وفقا لنصوص القانون المقر من مجلس الأمة والمصادق عليه بمرسوم أميري.

وحذر من قرارات سلب العمالة الوطنية لحقوقها ومكتسباتها والاصرار على عدم تطبيق القانون في توحيد عقود العمل واعتماد عقد العمل الجديد والذي يعتبر استخفافا كبيرا واستهانة تصر وزارة النفط ومؤسسة البترول من خلالها على محاربة العمالة الوطنية وان هذا الأمر لن يمر مرور الكرام.

وجدد الفضلي التأكيد على ان مطالب العمالة الوطنية في القطاع الخاص لن تكون موضع مساومة او استمرار في المماطلة، مشيرا الى خطوات تنفيذية بالتعاون مع اتحاد عمال البترول سيتم الاقدام عليها لاقرار هذه الحقوق لوقف المماطلة والاستهتار من قبل الوزارة والمؤسسة بشؤون العمالة الكويتية.